

Distr.
GENERAL

HRI/CORE/1/Add.68
11 March 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

**الصَّكُوكُ الدُّولِيَّةُ
لِحقُوقِ الْإِنْسَانِ**



وثيقة أساسية تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف

هولندا: أروبا

[١٢] كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥

المحتوياتالصفحةالفقرات

٣	٤٢ - ١	الأرض والسكن	أولاً -
٣	٦ - ١	ألف - لمحه عامة
٣	١٩ - ٧	باء - الاقتصاد والعملة
٦	٢٩ - ٢٠	جيم - البنية الأساسية الاجتماعية
٨	٣٦ - ٣٠	DAL - التعليم
٩	٤٠ - ٣٧	هاء - الرعاية الصحية
٩	٤٢ - ٤١	واو - الإسكان
١٠	٥٩ - ٤٣	ثانياً - الهيكل السياسي العام
١٠	٥١ - ٤٣	ألف - التاريخ السياسي والإطار
١١	٥٩ - ٥٢	باء - نوع الحكم
١٢	٧٠ - ٦٠	ثالثاً - الإطار القانوني العام الذي تتوفر فيه حماية حقوق الإنسان
١٥	٧٤ - ٧١	رابعاً - الإعلام والإعلان

المرفقات

١ - دستور أروبا

٢ - الحولية الاحصائية

أولاً - الأرض والسكان

ألف - لمحة عامة

١- كانت أروبا حتى عام ١٩٨٦ جزءاً من جزر الأنتيل الهولندية، وهي الآن شريك يتمتع بالحكم الذاتي داخل مملكة هولندا. وأروبا جزيرة تبلغ مساحتها ٧٠,٩ ميلاً مربعاً (١٩٣ كيلومتراً مربعاً) وتقع جنوب شرق البحر الكاريبي، على مسافة ٣٠ كيلومتراً تقريباً شمال أمريكا الجنوبية، وعلى خط العرض ١٢ شمال خط الاستواء وخط الطول ٧٠ غرباً.

٢- ورغم أن الجزر تقع في البحر الكاريبي، لا يمكن ربطها بوفرة النباتات الخضراء التي تميز المناطق الاستوائية، فلها مناخ جاف صحي. أما درجات حرارتها المرتفعة فتعمّصها الرياح التجارية الشمالية الشرقية بما لها من أثر منعش. ومع ذلك، فإن افتقارها إلى ما يكفي من الأمطار يعيق اعتمادها على الزراعة كمورد للرزق.

٣- وأروبا واحدة من الجزر القليلة في البحر الكاريبي التي لا تزال تتضمن فيها سمات السكان الهنود الوطنيين. وسكان أروبا في هذه الآونة هم مزيج من التراث الهندي الأميركي، والأوروبي، والأفريقي. واللغة الهولندية هي اللغة الرسمية، بينما اللغة الوطنية هي البابيامينتو، وهي خليط من اللغات العصرية والكلمات الهندية الوطنية القديمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللغتين الإسبانية والإنجليزية مادتان دراسيتان أجباريتان، ويجري التحدث بهما على نطاق واسع.

٤- وفي أروبا، أُسهم ما يزيد على ٤٠ جنسية في ايجاد مجتمع مسالم فريد. والسياحة هي الصناعة الرئيسية، بينما استأنفت مصفاة النفط في عام ١٩٩١ عملياتها بعد إغلاقها لفترة ستة سنوات.

٥- وتنعكس نوعية الحياة في الأنظمة التعليمية وأنظمة الرعاية الصحية في الجزر، وفي التجهيزات الاجتماعية والإسكان. ومتوسط العمر المتوقع هو ٧٦ سنة للنساء و٧٧ سنة للرجال.

٦- وللاطلاع على المعلومات الإحصائية عن أروبا، المتصلة بمسائل محددة مثل السكان، ومعدل المواليد، والصحة العامة، والتعليم، إلخ، يرجى الرجوع إلى الحولية الإحصائية لأروبا. ويتم تحديث الحولية سنوياً ويمكن الاطلاع عليها في مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف.

باء - الاقتصاد والعملة

٧- اقتصاد أروبا اقتصاد مفتوح يشجع المشاريع الحرية والمنافسة، بتميز واضح بين القطاع العام والقطاع الخاص. وبسبب غيابة الموارد المعدنية القابلة للاستغلال تجارية والصناعة التحويلية، تعتمد الجزر على اعتماداً كبيراً على الواردات وتمارس التجارة الخارجية على نطاق واسع. وإدارة التجارة الخارجية موجهة نحو الحفاظ على ميزان تجاري ملائم، وهناك سعي دائم نحو ايجاد وسائل لتوسيع الصادرات.

٨- وأظهرت التجارب السابقة أن الاقتصاد المفتوح والضيق النطاق ضعيف جداً؛ إذ تستطيع الأحداث الخارجية التأثير فيه تأثيراً شديداً. ومن أجل زيادة الفرص الاقتصادية إلى أقصى حد ممكن، تركّز السياسة الحكومية أساساً على التطورات الدولية. وهذا يعني أن أكثر قطاعات الاقتصاد ديناميكية هي قطاعات السياحة، وتكرير النفط وتعقيب الشحن، والتجارة والتمويل الدولي.

٩- وفي عام ١٩٨٣، كان التدفق السياحي من الأسواق الرئيسية، الولايات المتحدة الأمريكية (٥٠ في المائة) وفنزويلا (٢٥ في المائة)، يمثل شغل حوالي ٢٠٦١ غرفة من غرف الفنادق في الجزر. ولكن، في نفس ذلك العام، تأثر التدفق السياحي من فنزويلا تأثراً شديداً بهبوط أسعار النفط، الذي أدى إلى تخفيض قيمة العملة الفنزويلية تخفيضاً مدمرة كما أدى إلى ارتفاع التضخم ارتفاعاً شديداً. وبعد عام ١٩٨٣، عانت ايرادات السياحة والأعمال في الجزر من تقلص السوق الفنزويلية بحوالي ٦٦ في المائة، كما عانت من الكساد المنتشر في أنحاء العالم. فكان من الضروري أن يحدث تحول في السياسة الاقتصادية.

١٠- وكان عام ١٩٨٥ نقطة التحول في السياسة الاقتصادية للجزر. ففي شهر آذار/مارس، أوقفت مصفاة إيكوسون عملياتها بعد ما يقرب من ٦٠ عاماً. وكانت المصفاة، إلى جانب ما تميزت به من توفير الوظائف بصورة كبيرة، تمثل حصة كبيرة من الإيرادات الحكومية وairادات النقد الأجنبي. وقد تسبّب إغلاقها بتخفيض الدخل الحكومي بنسبة ٥٠ في المائة وتسبّب بارتفاع البطالة إلى ما يقدّر بنسبة ٣٠ في المائة. وقبل عام ١٩٨٥، كانت صناعة النفط تمثل القطاع الرئيسي، وكانت صناعة السياحة تأتي في المقام الثاني.

١١- وفي النصف الثاني من الثمانينات، تم تنفيذ تغيير في السياسة الاقتصادية، بعد التغيير الدستوري الذي حصل داخل مملكة هولندا عام ١٩٨٦ والذي أصبحت أروبا بموجبه كياناً منفصلاً في المملكة. وخلقت السياسة الجديدة وظائف لكثير من العاطلين، وقدّمت تعويضات عن خسائر الإيرادات الحكومية، وضمنت توسيع قطاع الخدمات، مع وضع صناعة السياحة في المقدمة؛ وفي الوقت المناسب، ستصبح هذه الصناعة الأخيرة هي الصناعة الرئيسية.

١٢- وزدادت سعة الفنادق من ٢٠٦١ غرفة في عام ١٩٨٥ إلى ٢١٣ غرفة في عام ١٩٩٤، وزاد عدد الزائرين للجزر من ٥٦٤ إلى ١٣٦ في عام ١٩٩٤، مما جعل قطاع الضيافة أهم مصدر لتوفير الوظائف. وفي نهاية هذه الفترة، تحققت حالة التوظيف الكامل (انظر الجدول ١)، ونشأت الحاجة إلى استيراد العمالة الأجنبية لمجاراة ما يتطلبه الاقتصاد المتنامي من عمال.

١٣- وترتب على نمو قطاع الضيافة أثر انطلاق أولي في قطاع التشييد، لكل من مباني الفنادق والإسكان الخاص والبنية الأساسية المادية. وزادت أنشطة الأعمال والأنشطة المالية والتجارية وأسهمت في الاقتصاد الوطني من خلال التوسيع في السوق الداخلية وفي المنطقة الحرة. وزادت الواردات (باستثناء النفط) من ١٩١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة عام ١٩٨٦ إلى ٧٣٠ مليون دولار عام ١٩٩٣، لمجاراة الطلب في صناعة السياحة وتزايد السكان. وكان نمو الصادرات (باستثناء المنتجات النفطية) معتدلاً، بتحقيق زيادة من ٢٤ مليون دولار عام ١٩٨٦ إلى ٧٥ مليون دولار عام ١٩٩٣. وبلغ رقم أعمال التصدير لمنطقة الحرة ١٩١ مليون دولار عام ١٩٩٣.

الجدول ١ - سوق العمالة

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	في نهاية العام
٨٠ ٢٥٧	٧٩ ٣٩٧	٧٢ ٧٠٧	٦٨ ٨٩٧	٦٤ ٦٧٤	٦١ ٧٧٥	السكان
٣٩ ١٥٠	٣٦ ٦٧٠	٣٣ ٩٢٠	٣١ ٦٥٠	٢٩ ٢٥٨	٢٥ ٦٠٤	القوة العاملة
٣٨ ٩٥٤	٣٣ ٤٧١	٣٣ ٧٢٥	٣١ ٤٥٠	٢٨ ٨٧٠	٢٥ ٢٢٦	التوظيف
١٩٦	١٩٩	١٩٥	٢٠٠	٣٨٨	٣٧٨	البطالة
٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٦	١,٣	١,٥	البطالة (%)
٤٨,٨١	٤٦,٢	٤٦,٧	٤٥,٩	٤٥,٢	٤٢,٤	معدل المشاركة (%)

المصدر: دائرة العمل

١٤- وفي عام ١٩٨٩، بدأت شركة أروبا الساحلية للتكرير في اصلاح البنية الأساسية لمصفاة إيكسون السابقة بغية تحقيق طاقة تكريرية قدرها ١٨٠ ٠٠٠ برميل يوميا. وفي عام ١٩٩٠، تم تشغيل المصفاة رسميا؛ وهي توفر الآن ٢٥٠ وظيفة وتسهم في احتياطيات النقد الأجنبي. وفي عام ١٩٨٩، شرعت شركة نفط ويكلاند في تعقب شحن النفط، باستخدام مراافق تعقب الشحن الخاصة بمصفاة إيكسون. ومن هنا أصبح قطاع النفط يساهم مرة أخرى في الاقتصاد الوطني، على نطاق قد لا يكون هو نفس النطاق الذي كان موجودا في الماضي، ولكن أنشطته تساعده على موازنة الميزان التجاري السالب.

١٥- وكما ذُكر من قبل، فقد عزز الازدهار الاقتصادي الطلب الشديد على العمالة وأزال البطالة؛ وتسبب المناخ الجديد باجتذاب العمال الأجانب إلى الجزر بحثاً عن معيشة أفضل. وهذا، بالإضافة إلى معدل المشاركة الأعلى من جانب القوة العاملة المحلية والنساء خاصة، أدى إلى زيادة ملحوظة في القوة العاملة بالمقارنة بعام ١٩٨٨.

١٦- ومر الناتج المحلي الإجمالي الإسمى بنمو بلغ عشرة في المائة أو أكثر حتى عام ١٩٩٢. ومنذ ذلك الوقت استمر في النمو بصورة أكثر اعتدالاً (انظر الجدول ٢). وتسبّب الطلب على العمالة في اقتصاد فائق الحرارة يجعل التضخم خصماً خطيراً في رسم السياسة الاقتصادية. وباعتماد الحد الأدنى القانوني للأجور، وتطبيق سياسة متساهلة للهجرة وإدارة نقدية يقتضي من جانب البنك المركزي، قل "الضغط على التضخم وأصبح تحت السيطرة".

الجدول ٤ - الناتج المحلي الإجمالي

١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	
٢١٧٥	٢٠٢٣	١٨٠٩	١٦٢٨	١٤٠٥	الناتج المحلي الإجمالي (بملايين الفلورينات الأروبية)
٧,٥	١١,٩	١١,١	١٥,٩	١٦,٤	النمو الإسمى (%)
١,٠	٧,١	٧,٢	٨,٢	١١,٦	النمو الفعلي (%)
٢٧٤٠٠	٢٨٤٠٠	٢٦٨٤٥	٢٥٢٢٠	٢٢٨٥٠	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بملايين الفلورينات الأروبية)

المصدر: دائرة الشؤون الاقتصادية والتجارة والصناعة.

١٧- والحد الأدنى القانوني للأجور ساري المفعول للعمال الذين تزيد أعمارهم على ١٨ سنة. وتنص المبادئ التوجيهية القانونية العامة على حد أقصى لساعات العمل هو ٨,٥ ساعات يومياً لاسبوع عمل من خمسة أيام (أي لا يتجاوز أسبوع العمل ٤٢,٥ ساعة)، أو على حد أقصى لساعات العمل قدره ٨ ساعات يومياً لاسبوع من ستة أيام (أي لا يتجاوز أسبوع العمل ٤٨ ساعة).

١٨- وتتوفر للمستخدمين حرية الانضمام إلى نقابة. ويحق لكل مستخدم التمتع بإجازة بأجر كامل لمدة ١٥ يوم عمل على الأقل سنوياً. ويحق للمستخدم الذي أنهى استخدامه دون أن يكون ارتكب أي خطأ الحصول على مبلغ إجمالي كتعويض.

١٩- وترت في الحولية الاحصائية معلومات إضافية بشأن الاقتصاد وسوق العمالة.

جيم - البنية الأساسية الاجتماعية

٢٠- على الرغم من التوسيع الاقتصادي الذي تمتت به أروبا في السنوات الأخيرة، لا يستطيع بعض السكان إعالة أنفسهم، إما بصورة مؤقتة أو لفترة أطول من الزمن. ولتحقيق حدة هذه المشكلة، يوجد نظام للضمان الاجتماعي بموجب التشريع الوطني.

٢١- ورغم أن جميع الأوروبيين مسؤولون من حيث المبدأ عن إعالة أنفسهم من خلال الدخل الذي يحصلون عليه من العمل، فإن التشريع الوطني للرعاية الاجتماعية والتشريع الوطني لدعم الدخل يقدمان المساعدة في شكل مساهمة مالية في تكاليف المعيشة الأساسية للعائلات أو الأسر المعيشية التي لا تملك دخلاً أو لا يكفي دخلها لإعالة أفرادها ولا تشملها أية أنظمة قانونية أو علاوات أخرى.

-٤٤ - ويحق للأشخاص الآتي بيانهم الحصول على دعم الدخل:

- (أ) المواطنين الهولنديون المولودون في أروبا;
 - (ب) المواطنين الهولنديون الذين لم يولدوا في أروبا ولكنهم أقاموا في أروبا مدة ثلاثة سنوات على الأقل;
 - (ج) المواطنين الأجانب المتزوجون من الأشخاص المشار إليهم في (أ) أو (ب) شريطة أن يكونوا أعضاء في الأسرة المعيشية نفسها;
 - (د) المواطنين الأجانب القصر غير المتزوجين الأعضاء في الأسرة المعيشية نفسها كأشخاص المشار إليهم في (أ) أو (ب);
 - (ه) المواطنين الأجانب الذين تقدموا بطلبات للحصول على الجنسية.
- ٤٥ - وتنسق علاوة الدخل بعلاوة حضانة الطفل أو بعلاوة العجز الخاصة، حيثما ينطبق ذلك.
- ٤٦ - ويسمح كل من صاحب العمل المستخدم في خطة الضمان الاجتماعي التي تقدم التغطية الصحية وتغطية الحوادث، وعلاوات الشيخوخة والأرامل والأيتام. ويجب على صاحب العمل التأمين على كل مستخدم، بغض النظر عن دخله، ضد الحوادث في موضع العمل. وفي سن الستين، يحق لكل مواطن الحصول على معاش التقاعد.
- ٤٧ - ويوفر تشريع التأمين ضد الحوادث للمستخدمين الذين أصيروا في حادث أثناء العمل العلاج الطبي والتعويض المالي. وفي حالة وفاة المستخدم نتيجة الحادث، ينص نظام التأمين على أحقيّة أقاربه الأحياء في التعويض المالي.
- ٤٨ - ويوفر تشريع التأمين الصحي للمستخدمين العلاج الطبي والتعويض المالي في حالة المرض (فترة سنتين من العلاج المستمر). ولأغراض هذا التشريع، يشتمل المرض على الحمل والولادة. والمستفيدون هم جميع الذين يعملون لدى صاحب العمل، سواء على أساس دائم أو وفقاً لبنود العقد. وبالمثل تؤمن الحكومة على الموظفين العموميين.
- ٤٩ - ويوفر تشريع الدفع الزائد للمستخدمين دفعة تعويضية في شكل مبلغ إجمالي إذا أنهى استخدامهم دون أن يكونوا ارتكبوا أي خطأ. ويحق لجميع المستخدمين الحصول على هذه العلاوة باستثناء الأشخاص الموظفين لدى هيئات القانون العام والمسؤولين والمدرسين في المدارس المعاهدة من الدولة.
- ٥٠ - وينص تشريع التأمين الصحي على تقديم علاج طبي مجاني أو مُعَان للمواطنين ذوي الدخل الذي يقل عن حد معين والذين لا يستطيعون الحصول على التأمين الصحي بموجب بوليصة تأمين جماعية أو الذين يستطيعون أن يثبتوا أن التأمين الصحي عليهم رُفض لهم في أماكن أخرى، سواء كان استبعادهم

كلياً أو يتعلق فقط بأمراض معينة. وزيادة على ذلك، فإن المواطن الأجنبي الذي هو طفل شرعي، أو طفل اعترف أبوه ببنوته، لمواطن هولندي مولود في أروبا، والمواطن الأجنبي المتزوج من مواطن هولندي مولود في أروبا، يستطيعان أيضاً أن يحصلان على التأمين الطبي المجاني كلياً أو جزئياً.

-٢٩- وللاطلاع على المعلومات الاحصائية المتعلقة بالشؤون الاجتماعية، يرجى الرجوع إلى الفصل الخامس من الحولية الاحصائية.

دال - التعليم

-٣٠- تنص المادة ٢٠-١ من دستور أروبا على أن "التعليم يجب أن يكون موضوع اهتمام دائم من جانب الحكومة". كما تنص هذه المادة على إمكان الحصول على التعليم مجاناً، دون الإخلال بالقيود المقررة بقانون البلد، مع إيلاء الاعتبار الواجب لدين أو معتقد كل شخص. وزيادة على ذلك، ينص الدستور على أنه ينبغي للحكومة أن تقدم تقارير سنوية إلى البرلمان بشأن حالة التعليم.

-٣١- إن أهمية وجود سكان متعلمين تعليماً جيداً معترف بها اعترافاً كاملاً في أروبا، ويزيد معدل معرفة القراءة والكتابة على ٩٧,٥ في المائة. وفي عام ١٩٩٣، أنفقت نسبة ١٦,٦ في المائة من ميزانية الحكومة على التعليم، وفي ذلك اتباع للاتجاه الجاري في التسعينيات.

-٣٢- ولا يوجد في أروبا بعد تعليم ابتدائي إجباري، على الرغم من اتخاذ خطوات حالياً لعلاج هذه الحالة، وذلك جزئياً بسبب الالتزامات بموجب المادة ٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والحضور في المدارس اختياري، وفي هذا الضوء، تعتبر النسبة المئوية المرتفعة مشجعة. وللاطلاع على الاحصائيات المتصلة بالتعليم، يرجى الرجوع إلى الفصل (و) من الحولية الإحصائية لأروبا.

-٣٣- ونظام التعليم في أروبا موضوع على غرار النظام الهولندي بدرجة كبيرة. ويوجد ٥٨ مدرسة ابتدائية تضم حوالي ٤٠٠٤ تلميذ، و٢٣ مدرسة ثانوية تضم حوالي ٦٧٠٦ تلميذاً. وهناك ٤٠ تلميذاً يحضرون المدرسة الدولية التي لديها مناهج دراسية أمريكية. وهناك مدارس خاصة متاحة للأطفال ذوي العجز البدني أو العقلي.

-٣٤- كما أن التعليم العالي متاح، على الرغم من محدودية نطاق المواد الدراسية. ويوجد في أروبا مدرسة للتعليم الإداري وللتعليم في مجال السكرتارية، وكلية لتدريب المدرسين، ومدرسة فندقية، وفي عام ١٩٨٨ فتحت جامعة أروبا أبوابها بكلية للقانون؛ وفي آب/أغسطس ١٩٩٤، بدأ التدريس في كلية المال والاقتصاد الجديدة.

-٣٥- وبسبب النطاق المحدود للتعليم الثالث في أروبا، يواصل عدد كبير نسبياً من الطلاب دراستهم في الخارج، وبصورة رئيسية، في هولندا والولايات المتحدة الأمريكية. وتقدم الحكومة للطلاب دعماً مالياً (من منح وقروض) لتمكينهم من مواصلة تعليمهم. وفي عام ١٩٩٣ (٥٧,٥ في المائة) و١٩٩٤ (٥٤,٩ في المائة) كان أكثر من نصف الملتقطين للمنح من النساء.

-٣٦- وكان معروفاً منذ بعض الوقت ضرورة إحداث تغييرات في نظام التعليم في أروبا. فالنسبة المئوية للتلاميذ المضطربين إلى إعادة السنة مرتفعة بعض الشيء، ويُعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى مشكلات تتعلق باللغة. وعلى الرغم من أن اللغة الهولندية هي اللغة الرسمية للتعليم، فإن الأكثريّة الغالبة من سكان أروبا يتحدثون البابيامينتو عادةً. وفضلاً عن ذلك، ومنذ عام ١٩٨٨، هاجر الكثير من الأجانب إلى أروبا، مع أسرهم في بعض الحالات. وعلى الرغم من أن تدفق التلاميذ غير الهولنديين لا يسبب مشكلات تتعلق بالاندماج، سواءً من الناحية العنصرية أو من ناحية أخرى، فإن حقيقة كون اللغة الهولندية هي اللغة الرسمية تطرح مشاكل للأطفال بصورة خاصة وللنظام المدرسي بصورة عامة. ومنذ عام ١٩٨٩، قامت آحاد المدارس بتنظيم دورات دراسية باللغة الهولندية للتلاميذ غير الهولنديين الذين جاؤوا إلى أروبا مع آبائهم من بلدان مختلفة.

هاء - الرعاية الصحية

-٣٧- الرعاية الصحية في أروبا عالية المستوى ومتاحة لكل شخص. وتتألف إدارة الخدمات الصحية العامة من عدة دوائر تقدم الخدمات الصحية البدنية والعقلية، سواء العلاجية أو الوقائية. وعلى سبيل المثال، تسجل دائرة الأمراض المعدية حالات من هذه الأمراض وتقدم المشورة والتلقيح. كما توجد دوائر للرعاية الصحية للشباب، والتنقية على الأدوية، والخدمات النفسية والاجتماعية، والإعلام، والتعليم.

-٣٨- ولدى مستشفى الدكتور هوراسيو أودوبير (٢٨٠ سريراً)، ملاك له شهرته من العاملين ومعدات حديثة متقدمة. كما يوجد مختبر للصحة العامة مجهّز بالأدوات التحليلية الحديثة ومزوّد بموظفين مدرّبين مدرّسين جيداً، من بينهم متخصصون في التحليل الإحيائي وفيزيون مخبريون مؤهلون مهنياً. والمختبر يشارك في عدد من البرامج الجيدة الخارجية، منها البرامج التي تديرها كلية الباثولوجيين الأميركيين، ومراكز مكافحة الأمراض، والمركز الكاريبي للأوبئة.

-٣٩- وتقدم جمعية الصليب الأبيض والأصفر خدمات التمريض المحلية، بالدرجة الأولى، للمرضى المصابين بأمراض مزمنة مثل داء البول السكري ولحديشي الولادة. وتشتمل الخدمات الأخرى على أنشطة إدارة تنظيم الأسرة (مجاناً)، والصلب الأحمر، وبنك الدم، الذي يتم الحصول على امداداته من الدم ومرافقتها وفقاً للوائح رابطة بنك الدم الأمريكية.

-٤٠- وللاطلاع على البيانات الإحصائية المتعلقة بالصحة العامة يرجى الرجوع إلى الفصل جيم من الحولية الإحصائية.

واو - الإسكان

-٤١- نظراً للنمو المتتسارع للاقتصاد وما يصاحبه من تدفقآلاف الأجانب، واقتراحه بالتقاليد السابقة المتصلة بملكية المنزل، يوجد حالياً طلب شديد على مساكن الإيجار. وبرغم تحقيق العديد من مشاريع الإسكان، مما خفّف النقص إلى درجة ما - وخاصة للفئات ذات الدخل المتوسط والأعلى - يستمر تزايد الضغط على مساكن الإيجار للجماعات ذات الدخل المنخفض - المتوسط والمنتخفض.

٤٤- وللاطلاع على المزيد من المعلومات الاحصائية المتعلقة بالإسكان، يرجى الرجوع الى الفصل دال من **الحولية الاحصائية**.

ثانياً - الهيكل السياسي العام

ألف - التاريخ السياسي والإطار

٤٣- يمكن وصف الهيكل الدستوري الحالي لمملكة هولندا كالتالي. أروبا جزء من المملكة التي تتتألف من ثلاثة شركاء متمتعين بالحكم الذاتي؛ هولندا، وجزر الأنتيل الهولندية، وأروبا. والعلاقة بين الشركاء الثلاثة التي تتكونُّ منهم المملكة منصوص عليها في ميثاق مملكة هولندا.

٤٤- وحتى عام ١٩٨٦، كانت أروبا تشكل جزءاً من جزر الأنتيل الهولندية. وعلى الرغم من أنه منذ عام ١٩٥١ فصاعداً، أصبح لأروبا حكومتها الجزرية الخاصة في إطار الهيكل السياسي لجزر الأنتيل الهولندية، فقد واصلت أروبا كفاحها من أجل أن يكون لها صوت أكبر في الشؤون الداخلية. واشتد هذا الكفاح في أوائل السبعينيات، وبلغ ذروته في استفتاء عام في آذار/مارس ١٩٧٧، عندما اختار أغلب أبناء أروبا الحكم الذاتي في شكل الانفصال عن جزر الأنتيل الهولندية. وفي أول كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، صدر تعديل لميثاق مملكة هولندا، مانحاً أروبا مركز الحكم الذاتي في إطار مملكة هولندا (status aparte) وهو ما كانت تتطلع إليه منذ زمن طويل.

٤٥- وأثناء مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في عام ١٩٨٣، حيث تم التوصل الى اتفاق بشأن هذا المركز المنفصل، حيث هولندا على منح هذا المركز لمدة عشر سنوات تصبح أروبا بعدها (أي في عام ١٩٩٦) مستقلة دستورياً. وتنص الفقرة الأولى من المادة ٦٢ من الدستور على أنه: "فيما يتعلق بأروبا، ينتهي العمل بالنظام الدستوري الوارد في الميثاق اعتباراً من أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٦".

٤٦- ومنذ البداية، استاءَ أغلب أبناء أروبا من هذا الوضع المثير للنزاع، ودأب سياسيو أروبا على الإعراب عن رفضهم لما بدا لهم أنه استقلال مفروض. وفي عام ١٩٩٠، أعيد النظر في السياسة الهولندية، فأعلنت администрация الهولندية عن استعدادها لتأجيل استقلال أروبا لمدة غير محددة. وفي ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٠، اتفق وزير شؤون جزر الأنتيل الهولندية وشئون أروبا، ورئيس وزراء أروبا، على إلغاء المادة ٦٢، وعلى احتفاظ كل البلدين الكاريبيين (جزر الأنتيل وأروبا) بحق الانفصال عن المملكة.

٤٧- وفي عام ١٩٩٣، ناقش الشركاء الثلاثة المكوّنون للمملكة مركز المملكة في المستقبل، في مؤتمرين. وفيما يتعلق بأروبا، وافقت هيئات التشريعية في هولندا وجزر الأنتيل الهولندية وأروبا على إلغاء المادة ٦٢ من ميثاق المملكة، التي تنص على أن تصبح أروبا مستقلة اعتباراً من أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، تم التوقيع على قانون للملكية بهذا الشأن.

ميثاق مملكة هولندا

٤٨- إن الميثاق، الذي يُعدّ أعلى صك دستوري للمملكة، هو عبارة عن وثيقة قانونية ذات طبيعة محددة، قائمة على أساس قبول البلدان الثلاثة لها طواعية. وهو يتتألف من خمس فقرات. وتحدد الفقرتان الأوليان منه الرابطة التي تربط البلدان الثلاثة، والتي هي رابطة فيدرالية بطبعتها. وإن كون البلدان الثلاثة تشكل معاً كياناً واحداً ذات سيادة، ينطوي ضمناً على أن هناك عدداً من الأمور في حاجة إلى إدارتها بصورة مشتركة. وتسمى هذه الأمور شؤون المملكة. وهي مذكورة في الميثاق، وتتضمن الحفاظ على الاستقلال، والدفاع، والعلاقات الخارجية.

٤٩- وتعالج الفقرة الثالثة العلاقة بين البلدان باعتبارها كيانات ذات حكم ذاتي. وتنطوي هذه الشراكة على أن تحترم البلدان بعضها البعض وتبادل المساعدة والمساعدة، المادية أو غير المادية، وأن تتشاور وتنسق فيما بينها في الأمور التي لا تعتبر من شؤون المملكة، وإنما يعتبر فيها وجود درجة معقولة من التنسيق في صالح المملكة ككل.

٥٠- ووفقاً للمادة ٣ من الميثاق، تعتبر الشؤون الخارجية (بما في ذلك سلطة إبرام المعاهدات مع الدول الأخرى وأو المنظمات) من شؤون المملكة. وبصفتها هذه، يتناولها مجلس وزراء المملكة. ويتألف هذا المجلس من مجلس وزراء هولندا المستكمل بوزير مطلق الصلاحية لكل من أروبا وجزر الأنتيل الهولندية.

٥١- كما ينص الميثاق على أن كلاً من البلدان مسؤول عن تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولكن ضمان هذه الحقوق يعتبر من شؤون المملكة (المادة ٤٣).

باء - نوع الحكم

٥٢- نظام الحكم في أروبا نظام ديمقراطي برلماني. ورئيس الدولة هو ملكة هولندا، يمثلها حاكم تعينه الملكة في منصبه لمدة ست سنوات بناء على توصية مجلس وزراء أروبا.

٥٣- ومجلس الوزراء مسؤول أمام البرلمان الذي يتتألف من ٢١ عضواً والذي يتكون من مجلس واحد. ويتم اختيار أعضاء البرلمان في الانتخابات العامة وفقاً لنظام التمثيل النسبي كل أربع سنوات، على أساس نظام متعدد الأحزاب. وتتألف حكومة أروبا من الحاكم ومجلس الوزراء بصورة مشتركة.

٥٤- والسلطات التنفيذية منوطه بمجلس وزراء مكون من سبعة أعضاء يرأسه رئيس الوزراء. وللوزراء حالياً وزارات الشؤون العامة، والشؤون الاقتصادية والسياحة، والمالية، والعدل والأشغال العامة، والنقل والمواصلات، والتعليم والعمل، والشؤون الاجتماعية والصحة العامة. ويمثل الوزير المطلق الصلاحية المقيم في لاهاي مصالح أروبا في هولندا.

٥٥- والمهمة الرئيسية للبرلمان هي سن التشريعات بالتعاون مع الحكومة. فكل قانون وطني ينبغي أن تقرره بصورة مشتركة الحكومة والبرلمان. وإلى جانب هذه المهمة المتصلة بالتشريع، يشرف البرلمان على الحكومة ويرصد لها بغية ضمان أن السلطة التنفيذية تعمل بصورة صحيحة.

٥٦- والسلطة القضائية مستقلة عن السلطات التشريعية والتنفيذية. ويعين التاج القضاة مدى الحياة. ومنذ أول كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، أصبح تنظيم وتكوين القضاء في جزر الأنتيل الهولندية وأروبا منظمين وفقاً لنفس الإجراء. وفي البلدين كليهما، تتم الإجراءات القضائية أمام محكمة أول درجة، مع وجود مجال للإستئناف أمام محكمة العدل المشتركة لجزر الأنتيل الهولندية وأروبا، والنقض أمام المحكمة العليا في لاهاي.

٥٧- ويلعب المجلس الاستشاري دوراً هاماً في إعداد التشريعات. فالحكومة ترسل كل مشروع قانون للبلد إلى المجلس الاستشاري لاستطلاع رأيه. ولا يرسل مشروع القانون إلى البرلمان إلا بعد أن يضع المجلس الاستشاري توصياته وتُرفَّق هذه التوصيات بمشروع القانون.

٥٨- وبالإضافة إلى الرأي الذي يتقدمه المجلس الاستشاري إلى الحكومة بشأن مشاريع التشريعات، يستطيع هذا المجلس أيضاً أن يضع توصيات بمبادرة منه هو نفسه فيما يتعلق بالأمور المتعلقة بأعماله. وبناءً على طلب الحكومة، يمكن للمجلس الاستشاري أن يبدى رأياً في أي أمر من الأمور، وفي هذه الحالة، تكون الحكومة ملزمة بإعطاء المجلس كافة المعلومات ذات الصلة.

٥٩- وإلى جانب التوصيات التي تتلقاها الحكومة من المجلس الاستشاري، تتلقى الحكومة كذلك المنشورة من المراجع العام للحسابات ومن المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتقارير هذه الهيئات الاستشارية الثلاث تقارير علنية ومتاحة لأي مواطن يرغب في الاطلاع عليها، ما لم يكن ذلك منافياً للمصلحة الوطنية أو لمصالح المملكة.

ثالثاً - الإطار القانو니 العام الذي توفر فيه حماية حقوق الإنسان

٦٠- الإطار المرجعي الرئيسي لحقوق الإنسان الأساسية (بما فيها الحقوق المدنية والسياسية) في أروبا هو الدستور الذي يكرّس الفصل الأول منه، بدرجة ما، الفصول الأخرى (مثلاً المادة الخامسة - ٢٢ المتعلقة بالاستخدام الكافي والمادة الخامسة - ٢٣ المتعلقة بتوفير ما يكفي للمعيشة) أهم حقوق الإنسان الأساسية. وقائمة هذه الحقوق متعددة وقائمة على أساس الاتفاقيات الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الاجتماعي الأوروبي، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحربيات الأساسية، بالإضافة إلى دستور هولندا والمبادئ المعترف بها عموماً لحقوق الأساسية.

٦١- وبإضافة إلى ذلك، ومنذ أن حصلت أروبا على مركزها الخاص الحال (المركز شبه السيادي) في عام ١٩٨٦، أصبحت العلاقة بين جزر الأنتيل الهولندية وأروبا يحكمها اتفاق التعاون، الذي توجّه المادة ٣ منه البلدين إلى دمج حقوق الإنسان، كما هي مكرّسة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان المؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، في التشريعات الخاصة بهما.

٦٢- وفضلاً عن ذلك، فإن أروبا طرف في المعاهدات التالية لحقوق الإنسان، وتقدم تقاريرها بصورة دورية وفقاً لالتزاماتها المحددة في تلك المعاهدات.

- (أ) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- (ب) البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- (ج) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- (د) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛
- (هـ) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- (و) اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
- (ز) الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛
- (ح) الاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة؛
- (ط) الميثاق الاجتماعي الأوروبي.

-٦٣- والمملكة أحد الأطراف الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل. وتعتقد حكومة أروبا أن اتفاقية حقوق الطفل ذات أهمية عظمى لضمان حقوق الطفل ولزيادة توسيعها. وقد ارتفعت أصوات كثيرة في البرلمان، والمجتمع الأوروبي عموماً وعدد من المنظمات غير الحكومية خصوصاً، تحت على الإنضمام بسرعة إلى الاتفاقية. وتعمل الحكومة حالياً على إصدار التشريع الضروري لتنفيذ الاتفاقية حتى يمكن التصديق عليها بأسرع ما يمكن.

-٦٤- ويرد ضمناً في المادة ١٤ من ميثاق مملكة هولندا أن المواد التي تعالج شؤون المملكة في الدستور الهولندي تطبق أيضاً على أروبا. وهكذا، فإن مواد الدستور الهولندي التي تنص على نظام الأسبقية للاتفاقيات الدولية والمبادئ التوجيهية الوطنية تطبق أيضاً على النظام الدستوري لأروبا. وأحكام هذه المواد تحل المشاكل التي تنشأ في حالة التعارض بين تطبيق أحكام اتفاقية ما أو قرار من منظمة حقوق الإنسان، وهي ملزمة لكل فرد، وبين الأحكام القانونية للبلد المعنى. وفي الحالات بهذه، يكون لحكم الاتفاقية أو منظمة حقوق الإنسان الأسبقية على الأحكام القانونية الداخلية. وتعتبر عبارة "ملزمة لكل فرد" من العبارات ذات الصلة الحاسمة.

-٦٥- والمبادئ المتعلقة بالمحاكمة العادلة والعلنية مكرّسة في الدستور وفي لوائح أخرى. والمساواة بين جميع الأشخاص أمام القانون واردة في اللوائح القانونية المتعلقة بالقوانين الإجرائية. ولكافحة الأطراف في الإجراءات القانونية، سواء كانت اجراءات جنائية أو مدنية أو إدارية، نفس الحقوق والإلتزامات. وتنص الأحكام القانونية على توفير محامي الدفاع القانوني مجاناً للمقيمين الذين يتلقون من أعمالهم دخلاً

يساوي الحد الأدنى القانوني للأجور أو يقل عنه. والأجانب الذين ليسوا مقيمين في أروبا ولكنهم يستوفون المتطلبات الأخرى لهذا القانون مؤهلون هم أيضاً لنيل المساعدة القانونية المجنائية.

٦٦- وتنص لوائح قانونية كثيرة على حق التظلم من قرارات معينة تصدرها الهيئات الإدارية. فيإمكان الموظفين العموميين التظلم أمام محكمة الموظفين العموميين. والمحاكم ذات الصلة مستقلة ونزيهة. وفي عدد من الحالات، يعمل الحاكم أو الوزير بصفة هيئة تظلم إدارية. وجزئياً كنتيجة لحكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان المؤرخ في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ (Bentham)، والذي بموجبه يجوز اعتبار التظلم لدى التاج الهولندي، في أروبا، الذي يمثله الحاكم، عدالة مستقلة ونزيهة، تم الإعداد لتطبيق إجراء إداري يقضى بالاستعاضة عن كافة اجراءات التظلم والاعتراض الاستثنائية بإجراء إداري واحد. وبموجب هذا النظام، يجوز التظلم أمام محكمة أول درجة من أي قرار صادر عن هيئة إدارية تترتب عليه نتائج قانونية، وذلك شريطة أن يستكمل أولاً إجراء الاعتراض الاجباري.

٦٧- وفي الحالات غير المنصوص عليها في التشريع المذكور أعلاه، يجوز للفرد إقامة الدعوى المدنية بسبب الضرر الذي لحقه من جانب الحكومة (المادة ١٣٨٢ من القانون المدني لأروبا). وتقام هذه الدعوى أمام محكمة أول درجة مع وجود مجال للإستئناف أمام محكمة العدل المشتركة لجزر الأنتيل الهولندية وأروبا، وللنقض أمام المحكمة العليا في لاهاي.

٦٨- وتحقق دائرة النيابات العامة في الشكاوى المتعلقة بسوء سلوك الموظفين العموميين المزعوم. ولرئيس دائرة النيابات العامة، وهو النائب العام، سلطة أن يصدر إلى المسؤولين عن الشرطة أية تعليمات لمنع الجرائم الخطيرة أو غير الخطيرة وقد يرى أنها ضرورية لصالح إقامة العدالة على الوجه السليم. ويُحرى المكتب الوطني للتحقيق الجنائي التحقيقات الجنائية في سوء السلوك المزعوم للموظفين العموميين بصورة عامة ولضبط الشرطة بصورة خاصة. ويُخضع هذا المكتب لسلطة النائب العام ويكون مسؤولاً أمامه مباشرة؛ ومن ثم، يعمل هذا المكتب بصورة مستقلة عن الشرطة.

٦٩- وعندما يعتقد طرف ذو مصلحة أن المحاكمة لم تجر بعد إن ارتكبت جريمة جنائية، يجوز له التقدم بشكوى إلى محكمة عدل (المادة ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية). وإذا ما انتهت المحكمة إلى نفس النتيجة التي انتهى إليها الشاكى، يجوز لها أن توّزع إلى الموظف ذي الصلة في دائرة النيابات العامة، بعد تسلّمها تقرير هذا الموظف حول الموضوع، بإقامة الدعوى الجنائية أو بالأمر بإقامتها أو بالتعجيز بالدعوى الجنائية القائمة.

٧٠- ويجوز لضحية إساءة المعاملة من جانب موظف حكومي أن يطلب التعويض بطرق متعددة. ففي حالة محاكمة الموظف المعنى بموجب القانون الجنائي، يوفر قانون الإجراءات الجنائية للمجنى عليه إمكانية الانضمام إلى الدعوى الجنائية. وإذا رغب المجنى عليه في الحصول على مبلغ أكبر كتعويض، يجوز له التقدم بمطالبه إلى إحدى المحاكم المدنية. وبالاحتياج بالمادة ١٣٨٢ أو بالمادة ١٣٨٨ من القانون المدني لأروبا، يجوز له أن يلقي إما على الموظف المعنى أو على دولة أروبا المسؤلية عن الضرر المادي أو غير المادي الذي لحقه.

رابعاً - الإعلام والإعلان

-٧١ فيما يتعلق بمختلف تقارير حقوق الإنسان التي تلتزم أروبا بوضعها في فترات دورية، كان يتعين إيجاد هيكل ملائم للحصول على المعلومات الضرورية من الهيئات الحكومية. ولتحقيق هذه الغاية، تم تعين لجنة لحقوق الإنسان في أروبا في عام ١٩٩١، يأتي أعضاؤها من ١٧ هيئة حكومية ومن منظمات غير حكومية، تقدم معاً المواد للتقارير. وكان لتشكيل لجنة لحقوق الإنسان ثaran نافعإن: أولاً، أنه أتاح تعين أشخاص معينين كمسؤولي اتصال دائمين، وثانياً، زاد من الوعي بوجود حقوق الإنسان وأهميتها داخل الهيئات الحكومية ذات الصلة.

-٧٢ وبموجب قرار مجلس الوزراء المؤرخ في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، منحت لجنة حقوق الإنسان أساساً رسمياً، وكلّفت بالمهام التالية:

(أ) تقديم المشورة إلى الحكومة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان؛

(ب) الامتثال للالتزامات الإبلاغ عملاً بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان؛

(ج) النهوض بالوعي العام بين الجمهور فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

-٧٣ وفي سياق المملكة، أقيمت روابط وثيقة لتحقيق التعاون في مجال حقوق الإنسان أدّت، ضمن جملة أمور، إلى عقد حلقات تدريب، تناولت كل واحدة منها موضوع لها اتفاقيات محددة. وهناك حلقة تدريب ثلاثة من هذا النوع مخطط لها أن تعقد في المستقبل القريب.

-٧٤ وإعلان الجمهور فيما يتعلق بحقوق الإنسان إحدى مهام لجنة حقوق الإنسان. وبالاضافة إلى نشر كتيبات حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، بدأت اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ في نشر سلسلة من المقالات في الصحف المحلية عن حقوق الإنسان وأهميتها لأفراد الجمهور. وهذه المقالات أيضاً موجهة من حيث الموضوع، ويتناول كل منها اتفاقية محددة أو جانباً منها. وبالتعاون مع المنظمات النشيطة في مجال حقوق الطفل، وغيرها من المنظمات مثل فرع أروبا لمنظمة العفو الدولية، يجرى تنظيم زيارات على نطاق كبير للمدارس (ابتدائية والثانوية على السواء) وغيرها من المؤسسات، كما تُجرى محادثات تثقيفية حول حقوق الإنسان عموماً أو حول مسائل محددة لحقوق الإنسان.

- - - - -